



الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية

(دراسة ميدانية على المصرف الإسلامي الليبي)

د. الناجح محمد العجيلي ودران

جامعة الزاوية كلية الاقتصاد / العجيلات

Challenges Facing Musharakah Financing in Libyan Islamic Banks

(A Field Study of the Libyan Islamic Bank)

ALNAJIH MOHAMMED ALAJEELI WAYDARAN

Al-Ajaylat Faculty of Economics

University of Zawia

a.alajeeli@zu.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0008-7879-3174>

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 - تاريخ المراجعة: 2026/07/18 - تاريخ القبول: 2026/07/28 - تاريخ النشر: 2026/8/8

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية ، وقد انطلقت محاولتها هذه في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية ؟ ، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي عند إجراء الدراسة، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيع (100) استبانة على عينة الدراسة، و استردت (90) استبانة وبعد الفحص والتدقيق تم استبعاد (5) استبانة، وبذلك يكون عدد الاستمارات التي خضعت للتحليل (85) استبانة، وتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss) ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصعوبات الاستثمارية والمالية في تطبيق التمويل بالمشاركة بالمصارف الإسلامية، مما يشير إلى أن هذه الصعوبات تؤثر بصورة جوهرية في فاعلية استخدام هذه الصيغة التمويلية، وفي ضوء أهم النتائج توصي الدراسة: تعزيز الاهتمام بصيغة التمويل بالمشاركة من خلال تطوير آليات تطبيقها داخل المصارف الإسلامية الليبية، بما يساهم في تعزيز دورها كوسيط مالي يحقق التوازن بين مصالح المصرف والمتعاملين ويزيد من كفاءة توظيف الموارد المالية .

الكلمات المفتاحية: التمويل بالمشاركة - التمويل الإسلامي - الصعوبات - المصارف الإسلامية .

Abstract

This study aims to identify the difficulties facing participatory financing in Libyan Islamic banks. It seeks to answer the following main question: What are the difficulties facing participatory financing in Libyan Islamic banks?

The researcher adopted a descriptive-analytical approach in conducting the study. A questionnaire was used as the data collection tool to achieve the study's objectives. One hundred (100) questionnaires were distributed to the study sample, and ninety (90) were returned. After review and verification, five (5) questionnaires were excluded, leaving eighty-five (85) questionnaires for analysis. The study data were processed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study reached several conclusions, the most important of which was

the existence of a statistically significant effect ($\alpha \leq 0.05$) of investment and financial difficulties in the application of participatory financing in Islamic banks. This indicates that these difficulties significantly impact the effectiveness of using this financing method. In light of these key findings, the study recommends: Strengthening interest in participatory financing by developing its implementation mechanisms within Libyan Islamic banks. This will contribute to enhancing their role as financial intermediaries that achieve a balance between the interests of the bank and its clients and increase the efficiency of financial resource allocation.

Keywords: Participatory Financing – Islamic Finance – Difficulties Islamic banks

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تمارس المصارف الإسلامية دورًا مهمًا في تقديم الخدمات المصرفية والمالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تعتمد في أنشطتها على صيغ تمويل واستثمار مشروعة بعيدًا عن التعامل بالفائدة الربوية. ويستلزم ذلك البحث عن مصادر دخل واستثمار تتوافق مع الضوابط الشرعية، بما يحقق أهدافها الاقتصادية والتنمية. وقد أثبتت المصارف الإسلامية قدرتها على استقطاب المدخرات وتعبئتها وتوجيهها نحو مجالات استثمارية متنوعة، الأمر الذي أسهم في انتشارها وتوسعها في العديد من دول العالم.

وفي ليبيا، يُعد التحول إلى الصيرفة الإسلامية تجربة حديثة نسبيًا مقارنة ببعض الدول العربية، مثل الأردن ودول الخليج ومصر والسودان. وقد شهد هذا التحول تطورات تشريعية مهمة، تمثلت في تعديل قانون المصارف رقم (46) لسنة 2005، ثم صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، الذي حظر التعاملات الربوية وألزم المصارف العاملة في ليبيا بالتحول إلى العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تضمن فصلًا خاصًا ينظم أعمال الصيرفة الإسلامية (1). وتتنوع صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، ومن أبرزها: المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، والبيع بالتقسيط، والتمويل التأجيلي، حيث تُعد هذه الصيغ أدوات رئيسة لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. إلا أن واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ليبيا يشير إلى اعتماد معظم المصارف بصورة شبه كاملة على صيغة المراجعة، في حين يظل استخدام صيغ التمويل الأخرى، ولا سيما التمويل بالمشاركة، محدودًا للغاية. وعلى الرغم من أهمية المراجعة، فإنها لا تُعد الصيغة الأكثر ملاءمة لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وشراكة في المخاطر والعوائد، وفي المقابل يُمثل التمويل بالمشاركة إحدى أهم صيغ التمويل الإسلامي القادرة على دعم الاستثمار والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن تطبيقه يواجه مجموعة من الصعوبات التي تحد من انتشاره داخل المصارف الإسلامية الليبية.

أولاً: مشكلة البحث

يُعد التمويل بالمشاركة من أبرز صيغ التمويل الإسلامي التي تقوم على تقاسم المخاطر والعوائد، وتسهم في دعم الاستثمار وتحقيق التنمية، فإن تطبيقه في المصارف الإسلامية الليبية لا يزال محدودًا، حيث يقتصر النشاط التمويلي في معظم هذه المصارف على صيغة المراجعة، ومع غياب لصيغة المشاركة شبه كامل، ويُعزى ذلك إلى وجود مجموعة من الصعوبات التي قد تكون قانونية أو مالية أو إدارية أو استثمارية فنية، الأمر الذي حدّ من انتشار هذه الصيغة والاستفادة منها في تمويل المشروعات الإنتاجية والاستثمارية

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية، وتحليل أثرها في الحد من استخدام هذه الصيغة التمويلية، وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية؟

ثانياً: أهداف الدراسة.

- 1- التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية، وبيان أثرها في الحد من استخدام هذه الصيغة التمويلية.
 - 2- تحليل أثر الصعوبات الاستثمارية والمالية في تطبيق التمويل بالمشاركة .
 - 3- تحليل أثر الصعوبات الإدارية والفنية في تطبيق التمويل بالمشاركة .
 - 4- تحليل أثر الصعوبات القانونية والتشريعية في تطبيق التمويل بالمشاركة .
- ثالثاً: أهمية الدراسة.**

- 1- تحديد الاثر الاستثماري والمالي في منح التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.
 - 2- بيان الاثر الإداري والقانوني المنظم لعمل المصارف الإسلامية على قدرتها علي منح التمويل بالمشاركة.
 - 3- اثرا الدراسات المتعلقة بالتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.
- رابعاً: فرضيات الدراسة:**

فرضيات الدراسة: تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

- الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصعوبات الاستثمارية والمالية تؤثر في تطبيق التمويل بالمشاركة.
- الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصعوبات الادارية والفنية تؤثر في تطبيق التمويل بالمشاركة.
- الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الصعوبات القانونية تحد من تطبيق التمويل بالمشاركة.
- خامساً: حدود الدراسة:**

- 1- الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بتحديد الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية في ليبيا.

- 2- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على المصرف الاسلامي الليبي.

- 3- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية في فترة اعداد الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الظاهرة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات، بالإضافة إلي المصادر الأولية من خلال أداة الاستبانة الذي طور لهذا الغرض لجمع البيانات، واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين بالمصرف الإسلامي الليبي ، وتمثلت عينة الدراسة في (100) موظف، وتم توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة، استرجع منها (90)، وعند فحصها أوضحت وجود (5) منها غير صالحة للتحليل لعدم استكمال بياناتها، وبذلك أصبح عدد الإستبانة التي تم استخدامها في تحليل البيانات (85) إستبانة

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة : صادق احمد عبدالله السيني 2021 : التمويل بصيغة المشاركة الواقع واليات التطوير.(2)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة واقع التمويل بصيغة المشاركة في عينة من المصارف السعودية واليمنية، واستخدمت المنهج الوصفي لتحليلي واقع التمويل بصيغة المشاركة في المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة الى ان هناك غياب تام لصيغة المشاركة في مصرف الراجحي وبنك التضامن، واوصى الباحث بضرورة تدخل المصارف المركزية لا لزام المصارف الاسلامية بتخصيص نسب تمويل لصيغ المشاركات التزاماً بقوانين انشائها .

2- دراسة: عطية الجبيري، سعد ميلاد 2019 ، معوقات تطبيق التمويل الإسلامي-صيغة المشاركة-في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه (3)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي واجهت تطبيق صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية في ليبيا من وجهة نظر موظفيه ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وتم التوصل الى بعض الاستنتاجات أهمها: وجود معوقات قانونية وتشريعية، وارتفاع مستوى المخاطر المصرفية لصيغة المشاركة، ووجود نقص في كفاءة الموظفين، وخرجت بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة توفر الإرادة الحقيقية لدى مصرف الجمهورية للتوسع في تطبيق صيغة المشاركة، وإقامة البرامج التدريبية والاهتمام بالخطط الاستراتيجية من أجل تنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة. والعمل على رفع كفاءة الخبرات البشرية وتأهيلهم بشكل يتلاءم مع متطلبات صيغة المشاركة.

3- دراسة: اسماعيل مخاوي 2019، تطبيق صيغة المشاركة في مراحل العملية الإنتاجية المختلفة. (4)

هدفت ،الدراسة الى بيان امكانية توسيع دائرة استخدام صيغة عقد المشاركة في البنوك ومؤسسات التمويل بكل من مدخلات الإنتاج من رأس مال نقدي وأصول ومنافع والمساهمة في العمليات باحتياجاتها المتعددة. وقد قدمت مقترح عملي لحل مشكلة عدم توافر الانسجام بين حلقات مدخلات الإنتاج وعملياته ومخرجاته وذلك عبر استخدام نظام المشاركة في العناصر المكونة للمشروع المعين .

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم التمويل بالمشاركة(5)

يُعد التمويل بالمشاركة أحد أهم الأساليب التمويلية التي تقوم عليها فلسفة العمل المصرفي الإسلامي، إذ يمثل تطبيقاً عملياً لمبدأ المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة بين أطراف العملية التمويلية. ويختلف هذا النوع من التمويل عن التمويل التقليدي القائم على الإقراض بفائدة، حيث لا يحصل المصرف الإسلامي على عائد ثابت ومحدد مسبقاً، وإنما يشارك العميل في نتائج النشاط الاستثماري سواء بتحقيق الأرباح أو تحمل الخسائر وفقاً للقواعد والضوابط الشرعية.

ويقصد بالتمويل بالمشاركة أن يقوم المصرف الإسلامي بتقديم جزء من رأس المال لتمويل مشروع معين، مع مساهمة العميل بجزء آخر من رأس المال أو الجهد والخبرة، على أن يتم الاتفاق مسبقاً على نسبة توزيع الأرباح، بينما يتم تحمل الخسائر

بحسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال. وبذلك يصبح المصرف شريكاً في المشروع وليس مجرد ممول أو مقرض، الأمر الذي يخلق علاقة قائمة على التعاون وتحمل المسؤولية المشتركة بين الطرفين.(6) وتستند صيغة المشاركة إلى مبدأ شرعي واقتصادي يقوم على أن الغنم بالغرم، أي أن من يستحق الربح يجب أن يتحمل جزءاً من المخاطر، ولذلك فإن العائد في المشاركة لا يكون مضموناً مسبقاً، بل يتحدد وفقاً للنتائج الفعلية للنشاط الاقتصادي. وهذا ما يجعل المشاركة من أكثر الصيغ توافقاً مع أهداف المصارف الإسلامية الرامية إلى ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي وتشجيع الاستثمار المنتج.

وتتنوع صور التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، ومن أهمها: (7)

1- المشاركة الثابتة

تُعد المشاركة الثابتة من أقدم صور التمويل بالمشاركة، حيث يشترك المصرف الإسلامي مع العميل في رأس مال مشروع معين، ويظل كل طرف محتفظاً بحصته في المشروع طوال مدة المشاركة. ويتم توزيع الأرباح وفق النسب المتفق عليها في العقد، بينما توزع الخسائر بحسب نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال. وتناسب هذه الصيغة تمويل المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى مشاركة طويلة الأجل، مثل المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية، إلا أنها تتطلب قدرة عالية من المصرف على دراسة المشروعات ومتابعة نشاطها لضمان نجاحها.

2- المشاركة المتناقصة

تُعد المشاركة المتناقصة من الصيغ الحديثة التي طورتها المصارف الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء، حيث يدخل المصرف والعمل في شراكة لامتلاك أصل أو مشروع معين، ثم يقوم العميل بشراء حصة المصرف تدريجياً من خلال دفعات متفق عليها، حتى تصبح ملكية المشروع أو الأصل بالكامل للعميل. وتستخدم هذه الصيغة بصورة واسعة في تمويل العقارات والمشروعات الاستثمارية، لما توفره من مرونة في انتقال الملكية وتقليل العبء المالي على العميل.

3- المشاركة في رأس المال العامل

تستخدم هذه الصيغة في تمويل الأنشطة التشغيلية للمؤسسات والشركات، حيث يساهم المصرف في تمويل جزء من دورة النشاط التجاري أو الإنتاجي، ويتم تقاسم الأرباح الناتجة عن النشاط وفق الاتفاق المسبق. ومن خلال هذه الصور المختلفة يتضح أن التمويل بالمشاركة يمثل أداة مهمة لتفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية، لأنه لا يقتصر على توفير السيولة فقط، وإنما يساهم في إنشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية.

ثانياً: خصائص التمويل بالمشاركة وأهميته (8)

1- خصائص التمويل بالمشاركة

يتميز التمويل بالمشاركة بمجموعة من الخصائص التي تجعله مختلفاً عن أدوات التمويل التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص:

أ- المشاركة في الأرباح والخسائر

تُعد المشاركة في الأرباح والخسائر السمة الأساسية لهذا النوع من التمويل، حيث يتم الاتفاق بين المصرف والعمل على نسبة توزيع الأرباح قبل بدء النشاط، بينما تتحمل الأطراف الخسائر المالية بحسب نسبة مساهمتها في رأس المال، ما لم تكن الخسارة ناتجة عن تقصير أو تعدٍ من أحد الأطراف.

وتؤدي هذه الخاصية إلى تحقيق قدر من العدالة بين أطراف العلاقة التمويلية، حيث لا يتحمل طرف واحد مخاطر النشاط الاقتصادي.

ب- ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي

يرتبط التمويل بالمشاركة بوجود مشروع أو نشاط إنتاجي حقيقي، فلا يتم تقديم الأموال بهدف تحقيق عائد ثابت، وإنما بهدف المساهمة في نشاط اقتصادي يولد قيمة مضافة. وهذا يميز التمويل الإسلامي عن بعض الأساليب التقليدية التي قد تفصل بين التمويل والنشاط الاقتصادي.

ج- عدم ضمان العائد مسبقاً

لا يضمن المصرف الإسلامي في المشاركة الحصول على عائد محدد مسبقاً، إذ يعتمد العائد على نتائج المشروع الفعلية. فإذا حقق المشروع أرباحاً حصل المصرف على نصيبه منها، وإذا تعرض للخسارة فإنه يتحمل نصيبه منها.

د- تقاسم المخاطر بين الأطراف

تقوم المشاركة على توزيع المخاطر بين المصرف والعميل، الأمر الذي يدفع الطرفين إلى بذل المزيد من الجهد لإنجاح المشروع، كما يجعل المصرف أكثر اهتماماً بدراسة المشروع ومتابعة تنفيذه.

هـ - الحاجة إلى المتابعة والرقابة

تتطلب المشاركة وجود أنظمة فعالة للمتابعة والرقابة، لأن المصرف لا يكتفي بتقديم التمويل، بل يحتاج إلى متابعة أداء المشروع والتأكد من سلامة استخدام الأموال.

ع- المرونة في تمويل الأنشطة المختلفة

يمكن استخدام التمويل بالمشاركة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، مما يجعله من أكثر صيغ التمويل الإسلامي قدرة على دعم التنمية.

ثالثاً: أهمية التمويل بالمشاركة

تتبع أهمية التمويل بالمشاركة من الدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق أهداف المصارف الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي: (9)

1 - تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم التمويل بالمشاركة في توجيه الموارد المالية نحو المشروعات الإنتاجية والاستثمارية، مما يساعد على زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

2- دعم المشروعات الكبرى

تتميز المشاركة بقدرتها على تمويل المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، والتي قد يصعب تمويلها من خلال صيغ أخرى، خاصة المشروعات الصناعية والاستثمارية طويلة الأجل.

3- تعزيز دور المصارف الإسلامية

تعتبر المشاركة من أكثر الصيغ التي تعكس طبيعة المصارف الإسلامية، لأنها تقوم على مبدأ المشاركة وتحمل المخاطر بدلاً من الاعتماد على العائد الثابت.

4- تحقيق العدالة الاقتصادية

تساهم المشاركة في تحقيق توزيع أكثر عدالة للعوائد، حيث ترتبط الأرباح بحجم الاقتصادي للمشروع، كما يتم توزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة.

5- تشجيع الاستثمار والإنتاج

تساعد المشاركة على جذب أصحاب الأفكار والمشروعات الذين لا يمتلكون رأس المال الكافي، مما يساهم في زيادة النشاط الاستثماري.

6- تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية

من خلال دراسة المشروعات ، تساهم المشاركة في توجيه الأموال نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وكفاءة.

رابعاً: الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة

على الرغم من المزايا العديدة للتمويل بالمشاركة، فإن تطبيقه في المصارف الإسلامية يواجه مجموعة من الصعوبات التي تحد من انتشاره، خاصة في البيئة المصرفية الليبية، ومن أهمها: (10)

1. الصعوبات الاستثمارية والمالية

تتمثل هذه الصعوبات في ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بالمشروعات الممولة بالمشاركة، حيث يعتمد عائد المصرف على نجاح المشروع وليس على عائد ثابت. كما تواجه المصارف صعوبة في تقدير الأرباح المستقبلية للمشروعات، خاصة في ظل عدم استقرار البيئة الاقتصادية.

ومن أبرز هذه الصعوبات: (11)

- صعوبة تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات .
- ارتفاع تكاليف دراسة ومتابعة المشاريع .
- طول فترة استرداد رأس المال .
- احتمالية تعرض المشروع للخسائر .
- ضعف المعلومات المالية المتاحة عن بعض العملاء .

2. الصعوبات الإدارية والفنية

تحتاج المشاركة إلى كوادر مصرفية تمتلك مهارات متخصصة في تحليل المشروعات وإدارة الاستثمار، وهو ما قد يمثل تحدياً لبعض المصارف.

وتشمل هذه الصعوبات: (12)

- نقص الخبرات المتخصصة في التمويل بالمشاركة .
- ضعف برامج التدريب والتأهيل للعاملين .
- قصور أنظمة المتابعة والرقابة .
- صعوبة إدارة العلاقات طويلة الأجل مع العملاء .
- الحاجة إلى تطوير أساليب تقييم المخاطر .

3. الصعوبات القانونية والتشريعية

يحتاج التمويل بالمشاركة إلى بيئة قانونية واضحة تنظم حقوق وواجبات جميع الأطراف، إلا أن ضعف الأطر التشريعية أو عدم وضوح بعض الإجراءات قد يؤدي إلى تردد المصارف في التوسع في تطبيق هذه الصيغة.

ومن أهم هذه الصعوبات: (13)

- عدم كفاية التشريعات المنظمة للمشاركة .
- صعوبة الإجراءات القانونية المتعلقة بالمشروعات .
- ضعف الحماية القانونية للمصرف .
- الحاجة إلى تطوير القوانين بما يتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية .

4. صعوبات إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه التمويل بالمشاركة، نظرًا لأن المصرف يتحمل جزءًا من مخاطر المشروع، مما يتطلب وجود نظم متقدمة لتحليل المخاطر ومتابعة الأداء. (14)

وتشمل هذه الصعوبات:

- صعوبة التنبؤ بنتائج المشروعات .
- ارتفاع مخاطر عدم نجاح المشروع .
- صعوبة الرقابة على استخدام الأموال .
- الحاجة إلى نظم معلومات مالية دقيقة .

ومن ثم، فإن نجاح تطبيق التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية يتطلب معالجة هذه الصعوبات من خلال تطوير البيئة التشريعية، ورفع كفاءة العاملين، وتحسين نظم الرقابة وإدارة المخاطر، بما يساهم في تفعيل دور المشاركة كأداة تمويلية واستثمارية داعمة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة.

أولاً: نبذة المصرف الإسلامي الليبي:

المصرف الإسلامي الليبي هو مؤسسة مالية إسلامية تأسس سنة 2017 برأس مال 250 مليون دينار ليبي، يقوم بمزاولة أنشطة الصيرفة الإسلامية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولتشريعاتها النافذة ويمارس أعماله على أساس الوساطة المالية والاستثمارية في مجال قبول أموال المودعين وتوظيف الأموال في مجالات البيوع والتمويل والاستثمار (النقدي والعيني) سواء في شكل مشاركات أو مضاربات أو أي شكل آخر من التمويلات الإسلامية، وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، وذلك بما يحقق قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، كما يلتزم المصرف في جميع أعماله بأسس المعايير الشرعية والفنية المعتمدة في مجال المالية الإسلامية، وذلك بحسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية المعنية وفقاً للتشريعات النافذة على إثر تنقيح قانون المصارف لسنة 2012 وصدر القانون رقم 1 لسنة 2013 القاضي بمنع التعامل بالفوائد الربوية، يؤمن مؤسسو المصرف بأن الصيرفة الإسلامية تعد بديلاً متكاملًا للنظام المصرفي التقليدي متناغماً مع الثقافة العربية الإسلامية للشعب الليبي الذي يصبو إلى التعامل المالي بعيداً عن شبهة الربا والاستفادة من جميع الخدمات المصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي بدأت تتعزز في الأسواق الإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تساهم في إعادة بناء ليبيا في مختلف المجالات.

أولاً: منهج الدراسة :

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات..، في حين تم الاعتماد كلياً على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات في القسم التطبيقي وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss**.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع هذه الدراسة جميع الموظفين في المصرف الإسلامي الليبي ، وتمثلت عينة الدراسة في العاملين في هذا المصرف ، حيث تم بتوزيع (100) استبانة واسترجع (90) واستبعاد (5) استمارات وخضوع (85) استمارة للتحليل.

ثالثاً: أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة، قام الباحث بتصميم أداة البحث والذي كان بعنوان: "الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية. " .

اشتملت الاداة على ثلاثة أقسام: تضمن القسم الاول معلومات عن المستقصى منهم شملت متغيرات الجنس، الخبرة العملية، المؤهل العلمي، وتضمن القسم الثاني المتغير المستقل الصعوبات ويتضمن (21فقرة)، بأبعاده، والمتمثلة في الصعوبات الاستثمارية والمالية وتضمن (8 فقرات) ثم الصعوبات الادارية والفنية وتضمن (6 فقرات) والصعوبات القانونية وتضمن (7 فقرات) وتضمن القسم الثالث المتغير التابع للدراسة التمويل بالمشاركة، ويتضمن (7فقرة).

رابعاً: الصدق أداء الظاهري:

للتأكد من صدق مقياس الدراسة قام الباحث بعرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الليبية والعاملين بالمصارف الإسلامية . وذلك لإبداء رأيهم وتقديم مقترحاتهم حول استمارة الاستبانة، والاستفادة من خبراتهم في الحكم على المقاييس المستخدمة ومدى ملاءمتها للتطبيق في الدراسة، وبناء على الملاحظات القيمة الواردة من المحكمين تم إجراء التعديلات على استمارة الاستبانة بشكلها النهائي.

1. صدق المقياس (الاتساق الداخلي):

يقصد بصدق المقياس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط سبيرمان) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

البعد الأول: متغير المعوقات الاستثمارية والمالية .

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	بعد المعوقات الاستثمارية والمالية		
1	صعوبة العثور على مشاريع مجدية وبنسبة تأكد مقبولة	0.510	0.000
2	عدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق	0.723	0.000
3	سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا	0.558	0.000
4	وجود بدائل استثمارية أفضل	0.721	0.000
5	انحصار مصادر الدخل وتركزها في شريحة الموظفين	0.803	0.001
6	غياب المنافسة لدى المصارف في هذه الصيغة	0.623	0.000
7	ضعف الطلب على صيغة التمويل بالمشاركة	0.722	0.001
8	المحافظ الاستثمارية لا تستهدف تمويلات المشاركة بشكل كافي	0.765	0.002

البعد الثاني: المتعلقة المعوقات الادارية والفنية.

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	بعد المعوقات الادارية والفنية.		
1	ضعف الكفاءة الإدارية والتشغيلية لدى الإدارة	0.599	0.000
2	صيغة المشاركة تستنزف الطاقات المتاحة للمصارف	0.677	0.000
3	ضعف البرامج الحاسوبية لمتعاملين مع صيغة المشاركة	0.803	0.000
4	نقص الخبرة العلمية لدى المصارف في التعامل مع صيغة المشاركة	0.711	0.000
5	درجة الصعوبة في تنفيذ صيغ المشاركة مقابل سهولة التمويل بالمرابحة	0.553	0.002
6	عدم وجود دوائر متخصصة في المصارف لتسهيل ومتابعة عملية المشاركة	0.651	0.000

البعد الثالث: متغير المعوقات القانونية.

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	بعد المعوقات القانونية.		
1	عدم ملائمة البيئة القانونية في ليبيا للعمل المصرفي الاسلامي بالمشاركة	0.765	0.000
2	عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية للمصارف الإسلامية	0.649	0.001
3	غياب المحاكم التجارية المتخصصة ينعكس سلبا على قروض التمويل	0.921	0.000
4	عدم وجود تشريعات قانونية لحماية المنتج المحلي	0.719	0.010
5	قوانين سلطة النقد لا تناسب طبيعة عمل المصارف الاسلامية	0.701	0.000
6	بنود عقد المشاركة تتطلب تركيز عالي من الطرفين	0.663	0.000
7	غياب التأصيل القانوني لعمليات المشاركة في المصارف الاسلامية	0.675	0.000

البعد الرابع: المتغير التابع التمويل بالمشاركة.

يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى معنوية 0.05 وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور التابع والدرجة الكلية

ت	متغير التمويل بالمشاركة	معامل ارتباط	دلالة معنوية
1	ضعف قدرة المصرف على الدخول بفعالية في تمويلات بالمشاركة	0.631	0.000
2	ضعف الأمانة والشفافية لدى العميل المشارك	0.599	0.000
3	غياب الكفاءة لدى العميل لتشغيل المشروع	0.821	0.000
4	غياب القوانين المنظمة لعمل التمويل بالمشاركة	0.659	0.000
5	التقلبات الاقتصادية والسياسية في ليبيا	0.734	0.001
6	طول المدة الزمنية لمشاريع المشاركة	0.657	0.000
7	قلة الوعي وغياب الثقافة المصرفية	0.743	0.000

خامساً: ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبانة ان تعطي هذه الاستبانة النتيجة ذاتها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد اتضح أن معامل ألفا كرونباخ إن جيد حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان (0.894) كما هو موضح في الجدول التالي:

ت	متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات
الصعوبات			
1	الصعوبات الاستثمارية والمالية	8	0.892
2	الصعوبات الادارية والفنية	6	0.744
3	الصعوبات القانونية	7	0.809
	ثبات المتغير المستقل	21	0.922
1	المتغير التابع التمويل بالمشاركة	7	0.853
	الثبات الكلي	28	0.894

سادساً: خصائص عينة الدراسة: تتمثل خصائص الأفراد عينة الدراسة بالفقرات الآتية.

الجدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	51	60
	أنثى	34	40
	المجموع	85	100
	دبلوم عالي	17	20
	بكالوريوس	51	60
	ماجستير	12	14.1
	دكتوراه	5	5.9
	المجموع	85	100
مدة الخدمة في العمل	اقل من 5 سنوات	4	4.7
	من 5 - الى اقل من 10 سنة	11	12.9
	من 10 - الى اقل من 20 سنة	18	21.2
	من 20 - الى اقل من 30 سنة	31	36.5
	من 30 سنة فأكثر	21	24.7
	المجموع	85	100
	مدير ادارة	13	15.3

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة %
المستوى الوظيفي	رئيس قسم او وحدة	23	27.1
	موظف	49	57.6
	المجموع	85	100
الإجمالي		85	100

المصدر: إعداد الباحث

التوزيع حسب الجنس: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الذكور في عينة الدراسة (51) مفردة بنسبة (60%)، وعدد الإناث (34) مفردة بنسبة (40%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (85) مفردة بنسبة (100%)، وهذا يؤكد وجود المرأة إلى جانب الرجل في سوق العمل في مجال العمل المصرفي الاسلامي.

التوزيع حسب المؤهل العلمي: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم عالي (17) مفردة ونسبة (20%) وعدد الذين يحملون مؤهلات علمية بكالوريوس (51) مفردة بنسبة (60%)، وعدد الذين يحملون مؤهلات علمية ماجستير (12) مفردة بنسبة (14.1%)، وعدد الذين يحملون مؤهلات علمية دكتوراه (5) مفردة بنسبة (5.9%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (85) مفردة بنسبة (100%)، وهذا مؤشر جيد على أن أفراد عينة الدراسة على قدر جيد من التأهيل العلمي يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان .

التوزيع حسب مدة الخدمة في العمل : بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الأفراد الذين مدة خدمتهم اقل من 5 سنوات (4) فرداً بنسبة (4.7%)، وعدد الأفراد الذين مدة خدمتهم من 5 إلى اقل من 10 سنوات (11) فرداً بنسبة (12.9%)، وعدد الأفراد الذين مدة خدمتهم من 10 سنوات الى اقل من 20 سنة (18) فرداً بنسبة (21.2%)، وعدد الأفراد الذين مدة خدمتهم من 20 سنة الى اقل من 30 سنة (31) فرداً بنسبة (36.5%) وعدد الأفراد الذين مدة خدمتهم من 30 سنة فأكثر (21) فرداً بنسبة (24.7%) من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (85) فرداً بنسبة (100%)، وهذا يدل على وجود خبرات متفاوتة بين افراد عينة الدراسة.

التوزيع حسب المستوى الوظيفي: بالنظر في الجدول السابق يتضح أن عدد الأفراد الذين مستواهم الوظيفي مدير إدارة (13) فرداً بنسبة (15.3%)، وعدد الأفراد الذين مستواهم الوظيفي ريس قسم (23) فرداً بنسبة (27.1%)، وعدد الأفراد الذين مستواهم الوظيفي موظف (49) فرداً بنسبة (57.6%)، من جملة عينة الدراسة التي تبلغ (120) فرداً بنسبة (100%)، وهذا يدل على وجود مستويات وظيفية مختلفة بين افراد عينة الدراسة.

سابعاً: وصف متغيرات الدراسة : توصف متغيرات الدراسة في هذا الجزء بمقاييس النزعة المركزية، ممثلة بالوسط الحسابي، ومقاييس التشتت المطلق، ممثلة بالانحراف المعياري، كما يأتي:

1- المتغير الفرعي الأول : الصعوبات الاستثمارية والمالية.

تم قياس المتغير الفرعي الصعوبات الاستثمارية والمالية بثمانية فقرات والجدول التالي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير: الصعوبات الاستثمارية والمالية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
صعوبة العثور على مشاريع مجدية وبنسبة تأكد مقبولة	3.11	1.09	إيجابي
عدم ثقة المصارف في البيانات المالية الموجودة في السوق	3.06	1.32	إيجابي
سوء الظروف الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا	2.96	1.11	إيجابي
وجود بدائل استثمارية أفضل	3.12	1.08	إيجابي
انحصار مصادر الدخل وتركزها في شريحة الموظفين	3.22	1.24	إيجابي
غياب المنافسة لدى المصارف في هذه الصيغة	3.72	1.43	إيجابي
ضعف الطلب على صيغة التمويل بالمشاركة	2.78	1.11	سلبي
المحافظ الاستثمارية لا تستهدف تمويلات المشاركة بشكل كافي	2.94	1.18	إيجابي
الصعوبات الاستثمارية والمالية	3.25	1.16	إيجابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة التي تنص على أن: (غياب المنافسة لدى المصارف في هذه الصيغة.) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (1.43)، مما يدل على غياب المنافسة لدى المصارف في هذه الصيغة في حين حصلت الفقرة التي تنص على (ضعف الطلب على صيغة التمويل بالمشاركة) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.11)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الصعوبات الاستثمارية والمالية بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الصعوبات الاستثمارية والمالية (3.2) وانحراف معياري (1.16)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الصعوبات الاستثمارية والمالية كانت ايجابية.

2- المتغير الفرعي الثاني: الصعوبات الادارية والفنية.

تم قياس المتغير الفرعي الصعوبات الادارية والفنية بست فقرات والجدول التالي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير : الصعوبات الادارية والفنية

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
ضعف الكفاءة الإدارية والتشغيلية لدى الإدارة	3.11	1.04	إيجابي
صيغة المشاركة تستنزف الطاقات المتاحة للمصارف	2.56	1.21	إيجابي
ضعف البرامج الحاسوبية لمتعاملين مع صيغة المشاركة	3.09	. 131	إيجابي
نقص الخبرة العلمية لدى المصارف في التعامل مع صيغة المشاركة	3.17	1.11	إيجابي
درجة الصعوبة في تنفيذ صيغ المشاركة مقابل سهولة التمويل بالمراوحة	2.54	1.17	إيجابي
عدم وجود دوائر متخصصة في المصارف لتسهيل ومتابعة عملية المشاركة	2.67	1.09	إيجابي
الصعوبات الادارية والفنية	2.89	1.08	إيجابي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (7) أن الفقرة التي تنص على أن: (نقص الخبرة العلمية لدى المصارف في التعامل مع صيغة المشاركة) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.11)، مما يدل على أن هناك نقص الخبرة العلمية لدى المصارف في التعامل مع صيغة المشاركة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (درجة الصعوبة في تنفيذ صيغ المشاركة مقابل سهولة التمويل بالمراوحة) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (1.17)، مما يدل على أن هناك درجة الصعوبة في تنفيذ صيغ المشاركة مقابل سهولة التمويل بالمراوحة - وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير التي تتعلق بالصعوبات الادارية والفنية بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير (الصعوبات الادارية والفنية 2.89) (وانحراف معياري (1.08)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الصعوبات الادارية والفنية كانت ايجابية.

3- المتغير الفرعي الثالث : الصعوبات القانونية .

تم قياس المتغير الفرعي الصعوبات القانونية بسبعة فقرات والجدول الآتي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير الصعوبات القانونية

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
عدم ملاءمة البيئة القانونية في ليبيا للعمل المصرفي الاسلامي بالمشاركة	3.06	1.09	إيجابي
عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية للمصارف الإسلامية	2.89	1.21	إيجابي
غياب المحاكم التجارية المتخصصة ينعكس سلبا على قروض التمويل	3.43	1.36	إيجابي
عدم وجود تشريعات قانونية لحماية المنتج المحلي	3.01	1.11	إيجابي
قوانين سلطة النقد لا تناسب طبيعة عمل المصارف الاسلامية	2.94	1.05	إيجابي
بنود عقد المشاركة تتطلب تركيز عالي من الطرفين	3.11	1.28	إيجابي
غياب التأصيل القانوني لعمليات المشاركة في المصارف الاسلامية	3.22	1.18	إيجابي
الصعوبات القانونية	3.04	1.22	إيجابي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

يتضح من الجدول رقم (8) أن الفقرة التي تنص على (غياب المحاكم التجارية المتخصصة ينعكس سلبا على قروض التمويل) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.36)، مما يدل على غياب المحاكم التجارية المتخصصة ينعكس سلبا على قروض التمويل، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (عدم وجود هيئة رقابة شرعية مركزية للمصارف الإسلامية)، حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.21)، مما يدل على ان وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الصعوبات القانونية بالوسط النظري المعتمد نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير الصعوبات القانونية (3.04) وبانحراف معياري (1.22)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير الصعوبات القانونية كانت ايجابية.

4- المتغير الرابع : المتغير التابع التمويل بالمشاركة.

تم قياس المتغير التابع التمويل بالمشاركة بسبعة فقرات والجدول التالي يبين فقرات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير التمويل بالمشاركة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه أفراد العينة
ضعف قدرة المصرف على الدخول بفعالية في تمويلات بالمشاركة	2.93	1.09	إيجابي
ضعف الأمانة والشفافية لدى العميل المشارك	3.02	1.07	إيجابي
غياب الكفاءة لدى العميل لتشغيل المشروع	2.98	1.13	إيجابي
غياب القوانين المنظمة لعمل التمويل بالمشاركة	3.11	1.23	سلبى

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الليبية.

التقلبات الاقتصادية والسياسية في ليبيا	2.97	1.01	إيجابي
طول المدة الزمنية لمشاريع المشاركة	3.07	1.21	إيجابي
ضعف الوعي وغياب الثقافة المصرفية	2.96	1.04	إيجابي
التمويل بالمشاركة	3.10	1.05	إيجابي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **spss**

يتضح من الجدول رقم (9) أن الفقرة التي تنص على (غياب القوانين المنظمة لعمل التمويل بالمشاركة) حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.23)، مما يدل على غياب القوانين المنظمة لعمل التمويل بالمشاركة، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (ضعف الوعي وغياب الثقافة المصرفية) حصلت على المرتبة الأخيرة، من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (1.04)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير التمويل بالمشاركة بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير كانت ايجابية وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير التمويل بالمشاركة (3.10) وبانحراف معياري (1.05)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير التمويل بالمشاركة كانت ايجابية.

ثامناً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

يوجد أثر معنوي ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة $0.05 \geq$ بين المعوقات الاستثمارية والمالية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة والاثّر بين المعوقات الاستثمارية والمالية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. في مجتمع الدراسة، على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) ويبين الجدول رقم (10) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
-0.561	0.314	132.216	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (132.216) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة واثّر ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الاستثمارية والمالية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، وهي علاقة عكسية أي كلما كان هناك معوقات استثمارية ومالية كلما ضعف عملية التمويل بالمشاركة في مجتمع الدراسة، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (المعوقات الاستثمارية والمالية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (31%) من التباين في المتغير التابع (التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل المعوقات الاستثمارية والمالية في المتغير التابع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية:

الصعوبات التي تواجه التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

يوجد اثر معنوي ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة $0.05 \geq$ بين المعوقات الادارية والفنية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة والاثر بين المعوقات الادارية والفنية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. ويبين الجدول رقم (11) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

R الارتباط	الارتباط المصحح R ²	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
-0.533	0.284	121.933	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (121.933) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية وبالتالي فإننا نقبل الفرضية أي انه توجد علاقة واثرة بين المعوقات الادارية والفنية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وهي علاقة سلبية ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (المعوقات الادارية والفنية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (28%) من التباين في المتغير التابع (التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية) وهي قوة تفسيرية جيدة، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل المعوقات الادارية والفنية في المتغير التابع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

الفرضية الثالثة:

يوجد اثر معنوي ذات دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة $0.05 \geq$ بين المعوقات القانونية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

ولاختبار الفرضية فقد تم استخدام اختبار الانحدار واختبار F الناتج عنه، لمعرفة أن كان هناك فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة للعلاقة والاثر بين المعوقات القانونية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) ويبين الجدول رقم (12) النتائج المتعلقة بتحليل هذه العلاقة.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

R الارتباط	الارتباط المصحح R ²	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
-0.623	0.388	97.522	0.000	قبول

لقد جاءت قيمة اختبار (F) مساوياً إلى (97.522) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من القيمة المحددة (0.05) مما يشير إلى وجود علاقة واثرة ذات دلالة إحصائية وبالتالي فإننا نقبل الفرضية أي انه توجد علاقة واثرة بين المعوقات القانونية وبين التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (المعوقات القانونية) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (39%) من التباين في المتغير التابع (التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية) وهي قوة تفسيرية

جيدة ، مما يدل على أن هناك أثراً للمتغير المستقل المعوقات القانونية في المتغير التابع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

النتائج والتوصيات .

أولاً : النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصعوبات الاستثمارية والمالية في تطبيق التمويل بالمشاركة بالمصارف الإسلامية، مما يشير إلى أن هذه الصعوبات تؤثر بصورة جوهرية في فاعلية استخدام هذه الصيغة التمويلية .
- بينت النتائج وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصعوبات الإدارية والفنية في تطبيق التمويل بالمشاركة بالمصارف الإسلامية، بما يؤكد أن الجوانب الإدارية والفنية تمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق هذه الصيغة .
- أوضحت النتائج وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصعوبات القانونية في تطبيق التمويل بالمشاركة بالمصارف الإسلامية، الأمر الذي يعكس أهمية تطوير البيئة القانونية والتشريعية بما يدعم التوسع في استخدام التمويل بالمشاركة .

ثانياً التوصيات :

1. تعزيز الاهتمام بصيغة التمويل بالمشاركة من خلال تطوير آليات تطبيقها داخل المصارف الإسلامية الليبية، بما يسهم في تعزيز دورها كوسيط مالي يحقق التوازن بين مصالح المصرف والمتعاملين ويزيد من كفاءة توظيف الموارد المالية .
2. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية عبر سنّ قوانين وتشريعات وإعداد أطر تنظيمية داعمة للتمويل بالمشاركة، بما يضمن تفعيل هذه الصيغة في تمويل المشروعات الإنتاجية والاستثمارية، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا .
3. تعزيز الكفاءات الشرعية والفنية من خلال توفير العدد الكافي من المتخصصين في الفقه الإسلامي والعلوم المالية والإدارية والاقتصادية الحديثة، إلى جانب رفع الكفاءة المهنية لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية عبر برامج تدريب وتأهيل مستمرة، بما يمكنهم من الإشراف الفاعل على تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة وفق الضوابط الشرعية والممارسات المصرفية الحديثة .
4. تكثيف البرامج التوعوية والتدريبية للعاملين والعملاء للتعريف بمزايا التمويل بالمشاركة وآليات تطبيقه، بما يسهم في زيادة الإقبال على هذه الصيغة التمويلية وتعزيز الثقة بها داخل المصارف الإسلامية الليبية .

المراجع

- 1- قانون رقم (1) لسنة 2013 بمتع التعاملات الربوية الصادر من المؤتمر الوطني العام.

- 2- صادق احمد عبدالله السبني ، التمويل بصيغة المشاركة الواقع واليات التطوير ، دراسة ميدانية على عينة من المصارف الاسلامية في اليمن والسعودية ، 2021.
- 3- عطية الجبيري ، وسعد ميلاد معوقات تطبيق التمويل الإسلامي - صيغة المشاركة - في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ، ليبيا ، 2019
- 4- إسماعيل، مخاوي ، تطبيق صيغة المشاركة في مراحل العملية الإنتاجية المختلفة، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية ، السودان، 2019
- 5- مصطفى ناطق صالح ، معوقات عمل المصارف الاسلامية وسبل معالجتها لتطورها ، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية ، العراق 2012 .
- 6- محمد رفيق زين العابدين ، معوقات العمل المصرفي الاسلامي ، مجلة البنيان العدد 306 السودان 2012.
- 7- جمال الدين ابن منظور ، لسان العرب دار الكتاب لنشر والتوزيع ط1 ، بيروت 2003.
- 8- حسني جردات ، الصيغ الاسلامية للاستثمار في راس المال العامل ، دار صفاء لنشر والتوزيع ط1 ، عمان 2011.
- 9- . فليح خلف ، البنوك الاسلامية ، عالم الكتب الحديث ط1 ، اربد 2006
- 10- مريم زايد ، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية أرس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامي ، دراسة حالة مصرف أبوظبي ، بسكرة الجزائر ، 2016.
- 11- صادق احمد عبدالله السبني ، التمويل بصيغة المشاركة الواقع واليات التطوير ، دراسة ميدانية على عينة من المصارف الاسلامية في اليمن والسعودية ، 2021.
- 12- محمد العجلوني ، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، دار المسرة لنشر والتوزيع ط3 عمان 2012،
- 13- زهير علي ، صيغ التمويل الاسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، جامعة السودان لعلوم التكنولوجيا، 2016 .
- 14- حمزة شوادر ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك التجارية في ظل نظم الرقابة التنفيذية التقليدية ، دار عماد الدين ط1، عمان، 2009 .
- 15- العجوني محمد ، البنوك الاسلامية ، دار المسرة ، عمان 2012